الأمم المتحدة

S/2004/341

مجلس الأمن

Distr.: General
3 May 2004
Arabic
Original: English

رسالة مؤرخة ٣٠ نيسان/أبريل ٢٠٠٤ موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من رئيس المحكمة الجنائية الدولية لمحاكمة الأشخاص المسؤولين عن أعمال الإبادة الجماعية وغير ذلك من الانتهاكات الجسيمة للقانون الإنساني الدولي المرتكبة في إقليم رواندا والمواطنين الروانديين المسؤولين عن أعمال الإبادة الجماعية وغيرها من الانتهاكات المماثلة المرتكبة في أراضي الدول المجاورة بين ١ كانون الثاني/يناير و ٣١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٤

في ٢٦ آذار/مارس ٢٠٠٤، اتخذ مجلس الأمن القرار ١٥٣٤ (٢٠٠٤). وطلب مجلس الأمن في قراره من كل من المحكمتين أن تقدم إلى المجلس في موعد غايته ٣١ أيار/مايو ٢٠٠٤، وكل ستة أشهر بعد ذلك، تقييمات يعدها رئيس المحكمة ومدعيها العام تحدد بالتفصيل التقدم المحرز نحو تنفيذ استراتيجية الإنجاز للمحكمة وتوضح التدابير التي اتخذت لتنفيذ استراتيجية الإنجاز والتدابير التي لا يزال يتعين اتخاذها.

وبعد التشاور مع المدعي العام، ووفقا للقرار يسرني أن أقدم لكم صيغة منقحة من استراتيجية الإنجاز للمحكمة الجنائية الدولية لرواندا تتضمن التقييم المطلوب (انظر المرفق).

(توقيع) إريك **ماسيه**

الرئيس

150504 130504 04-33450 (A)

المرفق

استراتيجية الإنجاز للمحكمة الجنائية الدولية لرواندا

موجز

تبين هذه الوثيقة الخطوط العامة لاستراتيجية الإنجاز للمحكمة الجنائية الدولية لرواندا على أساس المعلومات المتاحة حتى ٢٦ نيسان/أبريل ٢٠٠٤. وهي تأخذ في الاعتبار المواعيد النهائية المحددة في قراري مجلس الأمن ١٥٠٣ (٢٠٠٣) و ١٥٣٤ (٢٠٠٤).

لقد أنجزت محاكمات ٢١ شخصا، ويجري النظر في قضايا تشمل ٢١ متهما منها محاكمتان في مرحلة كتابة الحكم. وثمة ٢١ متهما ينتظرون المحاكمة. ومن هذه ستبدأ محاكمات تشمل ستة متهمين في الفترة من أيار/مايو إلى أيلول/سبتمبر ٢٠٠٤. وبذلك سيصل عدد الأشخاص الذين أنجزت محاكماتهم أو هي جارية بالفعل إلى ٤٨ متهما. وينوي المدعي العام نقل قضايا خمسة محتجزين إلى المحاكم الوطنية. أما محاكمات المحتجزين الباقين الذين يبلغ عددهم ١٠ فستبدأ من عام ٢٠٠٥ فصاعدا حسب توفر الدوائر الابتدائية.

وسيركز المدعي العام على المتهمين الذين يتحملون أكبر مسؤولية عن الجرائم التي ارتكبت في عام ١٩٩٤. ولا يزال سبعة عشر شخصا من الأشخاص الذين صدر بشأنهم قرارات اتهام طلقاء لم يقبض عليهم بعد، وينوي المدعي العام إحالة أربعة منهم إلى القضاء الوطني لمحاكمتهم. وعلاوة على ذلك يقوم المدعي العام حاليا بإجراء التحقيقات الـ ١٦ الباقية التي ستنجز قبل نهاية عام ٢٠٠٤، وقد يسفر ذلك عن إصدار قرارات اتهام جديدة لن يزيد عددها عن ١٦. ومع ذلك، فعدد المحاكمات سيشمل أقل من الـ ٢٩ (١٣ و ١٦) شخصا من هاتين المجموعتين. وقد يكون بعضهم قد مات كما يحتمل ألا يتم القبض على البعض الآخر أبدا. وعلى ذلك سيكون عدد الأشخاص المحضرين إلى أروشا أقل.

وبموجب القرار ١٥١٢ (٢٠٠٣) زاد مجلس الأمن من عدد القضاة المخصصين الذين يمكن أن يعملوا كأعضاء في دوائر المحكمة في وقت واحد من أربعة إلى تسعة وسمح لهؤلاء القضاة بالفصل في المسائل التمهيدية. ونتيجة لهذه الإصلاحات تبين التقديرات أن القضايا التي تشمل الـ ٢٧ متهما الذين ستكون محاكماتهم جارية بحلول نهاية عام ٢٠٠٤ (المتهمون الـ ٢١ الحاليون و ٦ آخرون) ستُنجز في الفترة من عام ٢٠٠٤ إلى أوائل عام ٢٠٠٦.

أما آخر محاكمات المحتجزين الباقين الـ ١٠ (التي ستبدأ من عام ٢٠٠٥ فصاعدا) فيمكن إجراؤها بحلول عام ٢٠٠٦ أو أوائل عام ٢٠٠٧. وبالنسبة للذين صدرت ضدهم قرارات اتهام والمشتبه فيهم الطلقاء في الوقت الحالي (من مجموعة يبلغ عددها ٢٨ شخصا على الأكثر) فستجري محاكمتهم في عامي ٢٠٠٧ و ٢٠٠٨. وعلى أساس المعلومات المتاحة حاليا، تبين التقديرات أنه بحلول عام ٢٠٠٨، ستكون المحكمة قد أنجزت محاكمات تشتمل بين ٦٥ و ٧٠ شخصا.

أولا – مقدمة

١ – ترد في هذه الوثيقة صيغة مستكملة ومنقحة لاستراتيجية الإنجاز للمحكمة الجنائية الدولية لرواندا حتى ٢٦ نيسان/أبريل ٢٠٠٤. وهي تأخذ في الاعتبار قراري مجلس الأمن ١٥٠٣ (٢٠٠٣) و ١٥٣٤ (٢٠٠٤) المتخذين في ٢٨ آب/أغسطس ٢٠٠٣ و ٢٦ آذار/مارس ٢٠٠٤، على التوالي. وقد وضعت تفاصيل الوثيقة بشكل تدريجي على أساس مساهمات من الرئيس والمدعي العام والمسجل. وكان أساس المشاورات بين هذه الأجهزة أصلا وثيقة معنونة ''استراتيجية الإنجاز لمكتب المدعي العام''، تتضمن التطورات حتى ٢٩ نيسان/أبريل ٢٠٠٣[(١)] وهذه الوثيقة تستند إلى صيغة مستكملة صادرة عن المدعي العام ومؤرخة ٢٨ شباط/فبراير ٢٠٠٤، وهي متاحة عند الطلب[(٢)]. وستقدم صيغ منقحة من استراتيجية الإنجاز عملا بالقرار ١٥٣٤ (٢٠٠٤).

٢ – ومما يذكر أن أول متهم قد نُقل إلى أروشا في أيار/مايو ١٩٩٦. ومنذ بدأت المحاكمة في كانون الثاني/يناير ١٩٩٧ أصدرت المحكمة ١٥ حكما تشمل ٢١ متهما. ومن هؤلاء أُدين ١٨ وبُرِّئ ٣. ويقضي ستة من المدانين مدة العقوبة التي حكم عليهم بها في مالي حاليا. والنتيجة الإجمالية لفترة الولاية الثانية (١٩٩٩-٢٠٠٣) تبلغ ٩ أحكام تشمل ١٤ متهما. وهذا يمثل مضاعفة لعدد المتهمين الذين حوكموا، وذلك بالمقارنة بفترة الولاية الأولى (١٩٩٥-١٩٩٩). والعدد الإجمالي للأحكام التي أصدرتها المحكمة حتى الآن مبين في التذييل ١.

٣ – وإضافة إلى الـ ٢١ متهما الذين إما أنجزت محاكماتهم أو هي في مرحلة كتابة الحكم، ثمة ٢١ محتجزا في مرافق الاحتجاز التابعة للأمم المتحدة في أروشا تشملهم محاكمات. أربع من هذه المحاكمات حجمها كبير للغاية: قضية بوتاره (ستة متهمين)، قضية العسكريين

(١) قدمت صيغة أولى من استراتيجية الإنجاز إلى مقر الأمم المتحدة في ١٤ تموز/يوليه ٢٠٠٣. ومما يذكر أن تلك الوثيقة قد أعدت في سياق الفقرة ١٥ (أ) من قرار الجمعية العامة ٢٨٩/٥٧، التي تنص على أنه ينبغي للميزانية المقترحة للمحكمة للفترة ٢٠٠٤-٢٠٠٥ أن تشمل معلومات مفصلة عن الكيفية التي ستدعم بها الموارد المطلوبة لفترة السنتين وضع استراتيجية إنجاز سليمة وواقعية. وقدمت صيغة ثانية إلى مقر الأمم المتحدة في ٢٩ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٣. وشكلت هذه الوثيقة الأساس الذي استند إليه طلب زيادة عدد القضاة المخصصين العاملين كأعضاء في دوائر المحكمة في أي وقت معين من أربعة إلى تسعة. وقد وافق مجلس الأمن على هذا الطلب بموجب القرار ١٥١٢ (٢٠٠٣).

(٢) عقب الخطاب الأول إلى مجلس الأمن في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٣، قام حسن ب. جاللو، المدعي العام الجديد، باستعراض جميع القضايا التي لم تشملها المحاكمات في ذلك الوقت، بغية تحديد أي القضايا التي يمكن بشكل معقول أن تنجز ضمن الإطار الزمني الذي حدده مجلس الأمن في القرار ١٥٠٣ (٢٠٠٣). والوثيقة المؤرخة ٢٨ شباط/فبراير ٢٠٠٤، المعنونة ''استراتيجية الإنجاز لمكتب المدعي العام'' هي ثمرة هذا الاستعراض.

الأولى (أربعة متهمين)، قضية الحكومة (أربعة متهمين)، وقضية كاريميرا وآخرين (أربعة متهمين). وقد بدأت المحاكمتان المذكورتان أخيرا في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٣ وهما في مرحلة مبكرة نسبيا. وقد بدأت محاكمتان تشمل كل منهما متهما وحيدا (غاكومبيتسي وندينداباهيزي) في تموز/يوليه، وأيلول/سبتمبر ٢٠٠٣. ويتوقع صدور الحكم في هاتين القضيتين في النصف الأول من عام ٢٠٠٤. وقد بدأت محاكمة موهيمانا (متهم واحد) في ٢٩ آذار/مارس ٢٠٠٤، ومن المقرر أن تبدأ محاكمة تسيمبا (متهم واحد) في أيار/مايو ٢٠٠٤. وثمة محاكمتان أخريان هما قضية سيرومبا (متهم واحد) وقضية العسكريين الثانية (أربعة متهمين) ستبدآن في النصف الثاني من عام ٢٠٠٤. وعلى ذلك فبحلول نهاية عام ٢٠٠٤ ستكون ثمة محاكمات جارية لعدد ٢٦ محتجزا. وبذلك سيصل العدد الإجمالي للمتهمين الذين إما أُنجزت محاكماتهم أو ما تزال جارية إلى ٤٨ متهما. وترد أدناه تفاصيل أخرى (انظر الفرعين ''ثانيا'' و ''ثالثا'').

٤ - ومن المحتجزين الباقين البالغ عددهم ١٥، ينوي المدعي العام إحالة ٥ إلى المحاكم الوطنية. وسينظر في قضايا المتهمين الـ ١٠ الآخرين عندما تسمح قدرة المحكمة بذلك (انظر الفقرات ١٤-١٥ و ٢٨).

٥ - وثمة سبعة عشر شخصا من الذين صدرت بحقهم قرارات اتهام طلقاء. ونوى المدعي العام أن يحيل أربع من هذه القضايا إلى القضاء الوطني للمحاكمة. وقد يكون بعض هؤلاء قد توفي، في حين أنه قد لا يعثر على آخرين منهم أبدا. وعلى ذلك فسيكون العدد الفعلي للأشخاص الذين يقدمون إلى المحاكمة فعليا في المحكمة أقل من ١٣ (انظر الفقرة ٢٩).

٦ - وقد خفض المدعي العام عدد المشتبه فيهم الموجودين على ذمة التحقيق من ٢٦ إلى ١٦ وينوي إنجاز هذه التحقيقات بحلول نهاية عام ٢٠٠٤. وفي الوقت الحالي، لا يعرف على وجه اليقين كم من هؤلاء الأشخاص سيصدر بحقهم فعلا قرار اتهام. فقد يكون بعضهم قد توفي في حين أن آخرين منهم قد لا يعثر عليهم أبدا. وستقدم قرارات الاتهام للتصديق عليها في موعد لا يتجاوز تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٥ (انظر الفقرات ٣٠-٣٢).

٧ - وقد زاد المدعي العام عدد المشتبه فيهم الذين قد يحاكموا في محاكم وطنية من ٤٠ إلى ٤١. ويجري حاليا مناقشات مع بعض الدول لهذا الغرض. وفي حالة عدم إمكان إحالة بعض هذه القضايا إلى القضاء الوطني، فسيرجع المدعي العام إلى مجلس الأمن بمقترحات بديلة (انظر الفرع ''سادسا'').

٨ - وينص قرار مجلس الأمن ١٥٠٣ (٢٠٠٣) على أن جميع أعمال المحكمة الجنائية الدولية لرواندا والمحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة ستنجز بحلول عام ٢٠١٠. ومن

الصعب في هذه المرحلة بيان استراتيجية إنجاز لدائرة الاستئناف التابعة للمحكمة الجنائية الدولية لرواندا لأنها مرتبطة باستراتيجية الإنجاز للمحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة. ومع ذلك فمما يجدر ذكره أن جميع أحكام المحكمة الجنائية الدولية لرواندا سوى حكم واحد قد استؤنفت. وفي الوقت الحاضر ثمة ٧ أحكام في الاستئناف تشمل ١١ متهما (نتاكيرو تيمانا، ونييتيغيكا، وسيمانزا، وكاجيليجيلي، وقضية وسائط الإعلام، وكاموهاندا، وقضية سيانغوغو). ومن المتوقع أن عبء العمل لدائرة الاستئناف الذي هو ثقيل بالفعل سيواصل الزيادة على أرجح الاحتمالات. ومما هو جدير بالذكر أيضا أن طلبات الاستئناف تقدم عادة من كلا الطرفين (ومن جميع الأطراف في حالة القضايا التي تشمل عدة متهمين) وعلى ذلك فإن العدد الحقيقي لحالات الاستئناف يزيد كثيرا عن عدد الأحكام المعروضة على الاستئناف.

ثانيا – الأحكام الصادرة مؤخرا والمحاكمات الجارية

٩ – في ٣ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣، أصدرت الدائرة الابتدائية الأولى حكمها في القضية المسماة ''قضية وسائط الإعلام''. وكانت تشمل ثلاثة متهمين (بارايا غويزا، وناهيمانا، ونغيزه) وكانت الأكثر حجما من بين القضايا التي نظرت فيها تلك الدائرة خلال فترة الولاية الثانية (١٩٩٩-٢٠٠٣). وفي الأصل كانت محاكمة وسائط الإعلام تجري في نفس وقت إعداد الحكم في قضية باغليشيما الذي صدر في ٧ حزيران/يونيه ٢٠٠١ ثم ربطت في مسار مزدوج مع محاكمة غيرارد وإليزافان نتاكيروتيمانا التي بدأت في ١٨ أيلول/سبتمبر ٢٠٠١ وانتهت بصدور الحكم في ١٩ شباط/فبراير ٢٠٠٣. وبعد ذلك ربطت قضية وسائط الإعلام في مسار مزدوج مع محاكمة نيتيغيكا التي بدأت في ١٧ حزيران/يونيه ٢٠٠٢ وانتهت بصدور الحكم في ١٦ أيار/مايو ٢٠٠٣[٣]. وعقب بدء فترة الولاية الثالثة في عام ٢٠٠٣، أعيد تشكيل الدائرة الابتدائية الأولى وتباشر عملها في الجزء الباقي من قضية العسكريين الأولى (باغوسورا، وكابيليغي، ونتاباكوزه، ونيسينغيومفال)، المحالة من الدائرة الابتدائية الثالثة السابقة. وقد نظرت أيضا في قضية

(٣) ''الربط في مسار مزدوج'' يعني أن ينظر في محاكمتين في فترات متتالية على سبيل المثال، وفقا للنمط التالي: المحاكمة ''ألف'' خمسة أسابيع ثم المحاكمة ''باء'' خمسة أسابيع ثم المحاكمة ''ألف'' خمسة أسابيع وهكذا دواليك. ويغادر محامي الدفاع في المحاكمة ''ألف'' أروشا أثناء نظر المحكمة في القضية ''باء''. والغرض من هذا النظام هو استعمال فترات توقف حتمية خلال محاكمة واحدة لضمان التقدم في المحاكمة الأخرى. وتسمح فترات التوقف هذه للمدعي العام والدفاع بالتحضير للمرحلة التالية من الإجراءات (على سبيل المثال بإجراء مقابلات مع الشهود، إلخ).

ندينداباهيزي (من أيلول/سبتمبر ٢٠٠٣) التي يتوقع أن يصدر الحكم فيها في النصف الأول من عام ٢٠٠٤.

١٠ - وكانت الدائرة الابتدائية الثانية مضطلعة بإجراء ثلاث محاكمات في الوقت نفسه خلال فترة الولاية الثانية. وقد صدر الحكم في محاكمة كاجيليجيلي في ١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣. وانتهت محاكمة كاموهاندا بصدور الحكم في ٢٢ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٤. وكانت محاكمة بيوتاره كبيرة الحجم إلى حد بعيد. فقد شملت ستة متهمين وهو أكبر عدد جرت محاكمتهم بشكل مشترك أمام المحكمة (فييرا ماسوهوكو، وناتاهوبالي، ونسابيمانا، ونتيزيربايو، وكانيباشي، ونيدايامباجه). ولم يُعد انتخاب أحد قضاة هذه الدائرة لفترة الولاية الثالثة (٢٠٠٣-٢٠٠٧). وفي القرار ١٤٨٢ (٢٠٠٣) لم يمدد مجلس الأمن ولايته بغرض تمكينه من مواصلة النظر في قضية بوتاره. وفي ١٥ تموز/يوليه ٢٠٠٣ قررت الدائرة أن تستمر المحاكمة بقاض بديل بموجب المادة ١٥ مكررا من القواعد الإجرائية وقواعد الإثبات (القواعد). وقد رفض الاستئناف المقدم بشأن هذا القرار من جانب دائرة الاستئناف في ٢٤ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٣. وفي فترة الولاية الثالثة، عقب إصدار الحكم في قضيتي كاجيليجيلي وكوماهاندا، أعطت الدائرة الابتدائية الثانية أولوية لإنجاز محاكمة بوتاره. وبدأت الدائرة الابتدائية أيضا المحاكمة في قضية الحكومة التي تشمل أربعة من وزراء الحكومة (كاسيمير بيزيمونغو، وجستين موغيتري، وجيروم بيكامومباكا، وبروسبر موغيرانيزا) ونظرت في الأدلة طوال ٧٢ يوما من أيام المحاكمة.

١١ - ونظرت الدائرة الابتدائية الثالثة في ثلاث قضايا بشكل متزامن خلال فترة الولاية الثانية. وصدر الحكم في قضية سيمانزا (متهم واحد) في ١٦ أيار/مايو ٢٠٠٣. وانتهت محاكمة سيانغوغو التي شملت ثلاثة متهمين (نتاغيرورا، وباغامبيكي، وايمانيشيموه) بصدور الحكم في ٢٥ شباط/فبراير ٢٠٠٤. وفي ٢ نيسان/أبريل ٢٠٠٢، بدأت الدائرة أيضا محاكمة العسكريين الأولى المشتملة على أربعة متهمين (باغوسورا، وكابيليجي، ونتاباكوزه، ونسنغيومغا) ونظرت في الأدلة طوال ٣٢ يوما من أيام المحاكمة. وعقب إعادة تشكيل الدائرة في أوائل حزيران/يونيه ٢٠٠٣، تولت الدائرة الابتدائية الأولى النظر في هذه القضية (انظر الفقرة ٩ أعلاه). وفي فترة الولاية الثالثة، نظرت الدائرة الابتدائية الثالثة في قضية غاكومبيتسي (من تموز/يوليه ٢٠٠٣)، وقضية الحكومة (من تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٣)، وقضية موهيمانا (من آذار/مارس ٢٠٠٤).

١٢ - ويرد بيان موجز للوقت اللازم لإنجاز المحاكمات الجارية في التذييل الثاني. أما القضايا الثلاث التي تشمل كل منها متهما وحيدا والتي بدأت في فترة الولاية الثالثة

(غاكومبتسي، ونيدينداباهيزي، وموهيمانا) فربما تؤدي إلى ثلاثة أحكام في عام ٢٠٠٤. وفي قضية بوتاره، أدى الشهادة ٥١ شاهدا من شهود الإثبات من أصل الرقم الأقصى البالغ ٥٩ شاهد إثبات. وبالنسبة لقضية العسكريين الأولى، من المفترض أن يستدعي المدعي العام للشهادة ما بين ٨٠ و ١٠٠ شاهد. وحتى الآن أدلى بالشهادة ٥٧ شاهدا. وهاتان القضيتان اللتان تشملان ١٠ متهمين ستستغرقان وقتا طويلا. كما أن قضية الحكومة وقضية كاريميرا وآخرين تتميزان هما أيضا بكبر حجمهما. وتبين التقديرات أن المحاكمات في هذه القضايا الأربع التي تشمل كل منها متهمين متعددين ستنجز في عام ٢٠٠٥ وتؤدي إلى صدور أحكام في ذلك العام أو في أوائل عام ٢٠٠٦.

ثالثا – المحتجزون المتبقون

١٣ – فيما يخص المحتجزين المتبقين، والبالغ عددهم ٢١ محتجزا، في أروشا، الذين لم يشرع في محاكمتهم بعد، سيبدأ النظر في ثلاث قضايا في سنة ٢٠٠٤. ومن المقرر أن يبدأ النظر في قضية سيمبا (متهم واحد) في أيار/مايو ٢٠٠٤، وفي قضية سيرومبا (متهم واحد) في آب/أغسطس ٢٠٠٤. ويتوقع صدور الأحكام في هاتين القضيتين خلال النصف الأول من سنة ٢٠٠٥. وستبدأ محاكمة العسكريين الثانية (أربعة متهمين) في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٤، وهؤلاء المتهمون هم (بيزيمونغو، وندينديليامانا، ونزونياماي، وساغاهوتو)، ويتوقع الانتهاء من هذه المحاكمة في سنة ٢٠٠٦. ومن ثم، سيشرع في ثلاث محاكمات تخص ستة متهمين ابتداء من أيار/مايو وحتى أيلول/سبتمبر ٢٠٠٤)، يعقبها إصدار الأحكام خلال الفترة من سنة ٢٠٠٥ إلى سنة ٢٠٠٦. ويرد مزيد من التفاصيل في هذا الشأن في التذييل الثالث.

١٤ – وبحلول نهاية سنة ٢٠٠٤، سيكون خمسة عشر شخصا، من بين المحتجزين الحاليين في أروشا، في انتظار المثول أمام المحكمة. غير أن المحكمة لن تحاكمهم جميعا. وسيسترشد الادعاء، عند تحديده لمن سيحال من الأفراد المعنيين إلى المحكمة الجنائية الدولية لرواندا، بضرورة التركيز على أولئك الذين يدعى أنهم كانوا يشغلون مناصب قيادية، وأولئك الذين هم، في نظر الادعاء، يتحملون القسط الأوفر من المسؤولية عن الإبادة الجماعية. ويتفق هذا التركيز على أرفع العناصر القيادية المشتبه في تحملها للقدر الأكبر من المسؤولية عن الجرائم المرتكبة، الداخلة في اختصاص المحكمة الجنائية الدولية لرواندا، مع ما ينص عليه قرار مجلس الأمن ١٥٣٤ (٢٠٠٤). وتتمثل المعايير التي يجب أن تؤخذ في الاعتبار عند اتخاذ القرار بشأن ما يلي:

– المركز الذي يدعى أن الشخص كان يشغله أثناء فترة القيام بالإبادة الجماعية، ومدى مشاركته فيها

- ما يدعى وجوده من علاقة للشخص بقضايا أخرى
- ضرورة تغطية المناطق الجغرافية الرئيسية لرواندا التي يدعى أن الجرائم قد وقعت فيها
- توفر الأدلة فيما يتعلق بالشخص المعني
- وجود إمكانية ملموسة لإلقاء القبض على الشخص المعني
- توفر مواد التحقيق اللازمة لتقديمها إلى دولة بغرض الملاحقة القضائية الوطنية.

١٥ - واستنادا إلى هذه المعايير، يعتزم المدعي العام إحالة القضايا الخمس للمحتجزين الحاليين في أروشا إلى القضاء الوطني لتتم محاكمتهم[٤]. ويتوقع أن تقدم طلبات الإحالة إلى الدوائر الابتدائية بحلول نهاية سنة ٢٠٠٤، شريطة أن يستوفي البلد المعني، أو البلدان المعنية، شروط الإحالة. وستبدأ الدوائر في محاكمة المحتجزين العشرة المتبقين ابتداء من سنة ٢٠٠٥، ويتعلق جميع هذه القضايا بمحاكمة متهمين فرادى.

رابعا - عبء العمل المترتب فيما يتعلق بالمحتجزين حاليا في أروشا

١٦ - يبين التحليل المدرج أعلاه (الفرعان ثانيا - ثالثا) أنه، بالإضافة إلى الأحكام التي سبق إصدارها فيما يخص ٢١ شخصا، فإن المحكمة ستصدر أحكاما تتعلق بسبعة وثلاثين محتجزا على الأقل موجودين حاليا في أروشا (من بينهم ٢١ شخصا تتم محاكمتهم حاليا؛ و ٦ متهمين ستبدأ محاكمتهم خلال الفترة من أيار/مايو إلى أيلول/سبتمبر ٢٠٠٤؛ و ١٠ محتجزين ستتم محاكمتهم ابتداء من سنة ٢٠٠٥). والمحاكمتان المتعلقتان باثنين من هؤلاء المتهمين (جاكومبتسي وندندباهيزي) هما الآن في طور كتابة الأحكام. ومن ثم، فإن هناك حاجة إلى تقدير الفترة اللازمة للانتهاء من ١٨ محاكمة تتعلق بخمسة وثلاثين محتجز[٥].

١٧ - وثمة مصاعب تكتنف عملية التنبؤ بالعدد المطلوب من أيام المحاكمة للانتهاء من هذه المحاكمات. بيد أنه، لأغراض الاستمرارية وتقييم التقدم المحرز، فإنه سيتم الإبقاء على المنهجية المستخدمة في الصيغة الحالية لاستراتيجية الإنجاز. وقد استند في الحسابات والتنبؤات

(٤) نظرا إلى أن المناقشات مستمرة مع الدول، فإنه لا يتسنى تحديد هذه القضايا الخمس في الصيغة الحالية لاستراتيجية الإنجاز. ولأغراض حسابية (انظر الفرع خامسا أدناه)، يلاحظ بأن متوسط عدد شهود الإثبات في القضايا الخمس عشرة المتبقية هم حوالي ٢٠ شاهدا.

(٥) القضايا الثماني عشرة المتعلقة بخمسة وثلاثين متهما هي قضية بوتاري (٦ متهمين) وقضية العسكريين الأولى (٤ متهمين)، وقضية الحكومة (٤ متهمين)، وقضية كاريمبرا وآخرون (٤ متهمين)، وقضية موهيمانا (متهم واحد)، وقضية سمبا (متهم واحد)، وقضية سيرومبا (متهم واحد)، وقضية العسكريين الثانية (٤ متهمين)، والمحاكمات المتعلقة بفرادى المتهمين، وعددهم ١٠، محتجزين حاليا في أروشا.

الواردة في هذه الوثيقة إلى الافتراض بأن عدد الأيام اللازمة في المتوسط لمحاكمة متهم واحد هو ٦٢ يوما.

١٨ - ويجدر التذكير، أولا، بأن التقديرات الواردة في تلك الوثيقة تستند إلى عدد الشهود، والساعات اللازمة، لتقديم مرافعة الادعاء، واستجواب شهود الخصم، ومرافعة الدفاع. ومنذ ذلك الحين، أدلى العديد من شهود الإثبات بشهاداتهم، لا سيما في قضية بوتاري، وفي محاكمة العسكريين الأولى (انظر الفقرة ١٢ أعلاه). بيد أنه، تسهيلا للاطلاع، يرد الجدول الذي استند إليه في وضع التقديرات المتعلقة بأيام المحاكمة الاثنين والستين، مرفقا باستراتيجية الإنجاز الحالية (التذييل الرابع).

١٩ - وتجدر الإشارة أيضا إلى أن طول المدة التي يستغرقها استجواب الدفاع لشهود الإثبات يتوقف على عوامل تتعلق بكل قضية على حدة. ويتبين، في ضوء التجربة السابقة، أن الوقت الذي يستغرقه استجواب شهود الإثبات، في القضايا التي تخص متهما واحدا، يستغرق عادة نفس الوقت الذي يستغرقه الاستجواب الرئيسي. وفي بعض الحالات، قد يستغرق وقتا أقصر. أما في المحاكمات التي تتعلق بمتهمين عدة، فإن الوقت الذي يستغرقه استجواب شهود الخصم غالبا ما يتجاوز الوقت الذي تستغرقه عملية الاستجواب الرئيسي، لا سيما إذا ما أدلى الشاهد بأدلة تمس أكثر من متهم واحد، أو جميع المتهمين. ومن المفترض، كأداة عمل، أن إجمالي الوقت الذي يستغرقه استجواب الدفاع لشاهد من شهود الإثبات لا يتجاوز عادة إجمالي الوقت الذي تستغرقه عملية الاستجواب الرئيسي لذلك الشاهد، عندما تؤخذ القضايا في مجملها. وفي هذا السياق، يؤخذ في الاعتبار أن قائمة شهود الإثبات يتم تقليصها عادة أثناء سير المحاكمة.

٢٠ - وأخيرا يجدر بالإشارة أن المعلومات المتعلقة بمرافعات الدفاع يصعب الحصول عليها، لا سيما أن معظم هذه المرافعات لم يشرع فيها بعد، فضلا عن وجود مسألة السرية، عندما يتعلق الأمر باستراتيجية المحاكمة التي ينتهجها الدفاع. وكأداة عمل، يفترض أن الوقت اللازم لتقديم مرافعة الدفاع ينبغي ألا يتجاوز الوقت اللازم لتقديم مرافعة الادعاء. وقد تبين، في ضوء التجربة السابقة، أن هذه المرافعة غالبا ما تستغرق وقتا أقصر.

٢١ - وكما ورد أعلاه، فإن الادعاء غالبا ما يخفض عدد الشهود مع استمرار سير المحاكمة. وفضلا عن ذلك، تمارس الدوائر درجة كبيرة من التحكم في هذه المتغيرات، في نطاق مبادئ المحاكمة العادلة، وذلك على سبيل المثال من خلال الحد من المدة المخصصة للاستجواب الرئيسي، واستجواب شهود الخصم. ومن ثم، فإنه يرجح بشكل كبير أن الوقت الفعلي الذي ستستغرقه المحاكمات ربما يكون أقل من ٦٢ يوما من أيام المحاكمة. وتشير

المحاكمات التي جرت في الآونة القريبة، لمتهمين فرادى، أن الادعاء يحتاج عادة إلى ٢٠ يوما من أيام المحاكمة لتقديم مرافعته، وربما إلى مدة أقصر. ومن الجدير بالذكر أيضا أن القضايا التي فرغ منها في الآونة القريبة استغرقت عددا أقل بكثير من إجمالي عدد أيام المحاكمات للمتهم الواحد (اليزفان وغيرارد انتاكيروتيمانا: ثلاثون يوما من أيام المحاكمة للمتهم الواحد؛ نيتينغيكا: ٣٥ يوما من أيام المحاكمة؛ غاكومبتسي: ٣٢ يوما من أيام المحاكمة؛ نسناباهيزيباهيزي: ٢٧ يوما من أيام المحاكمة). ويتوقع أن هذا التوجه نحو فترات محاكمة أقصر سيستمر. بيد أنه من الحكمة، في الوقت الحالي، استخدام التقدير المتمثل في ٦٢ يوما من أيام المحاكمة للمتهم الواحد، باعتباره أداة عمل. وتشمل هذه الفترة متغيرات مثل الوقت اللازم للشروع في المرافعات، واختتامها، وتمديد الفترة اللازمة لاستجواب شهود الخصم في المحاكمات المتعلقة بعدة متهمين، والاستماع إلى المداولات بشأن الطلبات المقدمة إلى المحكمة، وحالات المرض، بالإضافة إلى الأيام المخصصة لكتابة الأحكام.

المحاكمات الجارية

٢٢ - استنادا إلى التقدير المتمثل في ٦٢ يوما من أيام المحاكمة للمتهم الواحد، فإن محاكمة بوتاري، التي تخص ستة متهمين، ستستغرق ٣٧٢ يوما من أيام المحاكمة، للفراغ منها. وفي ٢٦ نيسان/أبريل ٢٠٠٤، كان قد تم إجراء هذه المحاكمة على امتداد ١٥٩ يوما من أيام المحاكمة. ويعني ذلك أن عدد الأيام المتبقية، قبل الفراغ من هذه المحاكمة، هو ٢١٣ يوما من أيام المحاكمة.

٢٣ - ويتوقع أن تستغرق محاكمة العسكريين الأولى، وعدد المتهمين فيها أربعة متهمين، ٢٤٨ يوما من أيام المحاكمة. وفي ٢٦ نيسان/أبريل ٢٠٠٤، أجريت هذه المحاكمة على امتداد ١٤٢ يوما من أيام المحاكمة. ويعني ذلك أن عدد الأيام المتبقية، قبل الفراغ من هذه المحاكمة، هو ١٠٦ يوما من أيام المحاكمة.

٢٤ - ويتوقع أن تستغرق المحاكمة في قضية الحكومة، وعدد المتهمين فيها أربعة متهمين، ٢٤٨ يوما من أيام المحاكمة. وفي ٢٦ نيسان/أبريل ٢٠٠٤، كانت هذه المحاكمة قد أجريت على امتداد ٧٢ يوما من أيام المحاكمة. ويعني ذلك أن عدد الأيام المتبقية المطلوبة، قبل الفراغ من هذه المحاكمة هو ١٧٦ يوما من أيام المحاكمة.

٢٥ - ويتوقع أن تستغرق أيام المحاكمة اللازمة في محاكمة كاراميرا وآخرون ، وعدد المتهمين فيها أربعة، ٢٤٨ يوما من أيام المحاكمة. وفي ٢٦ نيسان/أبريل ٢٠٠٤، كانت هذه المحاكمة قد أجريت على امتداد ٢٥ يوما من أيام المحكمة. ويعني ذلك أن عدد الأيام المتبقية، قبل الفراغ من هذه المحاكمة، هو ٢٢٣ يوما من أيام المحاكمة.

٢٦ - ويتوقع أن تستغرق محاكمة موهيمانا، وهي محاكمة متهم فيها شخص واحد، ٦٢ يوما من أيام المحاكمة. وفي ٢٦ نيسان/أبريل ٢٠٠٤، كانت هذه المحاكمة قد أجريت على امتداد ١٦ يوما من أيام المحاكمة. ويعني ذلك أن عدد الأيام المتبقية اللازمة، قبل الفراغ من هذه المحاكمة، هو ٤٦ يوما من أيام المحاكمة.

٢٧ - ويبلغ العدد الإجمالي المطلوب للانتهاء من المحاكمات الجارية حاليا ٧٦٤ يوما من أيام المحاكمة. وتجدر الإشارة، مرة أخرى إلى أن هذه الأعداد هي مجرد تقديرات. وقد تستغرق بعض المحاكمات وقتا أطول، في حين قد تتطلب محاكمات أخرى وقتا أقل. ومن الضروري تخصيص وقت إضافي لكتابة الأحكام.

المحتجزون في انتظار المحاكمة

٢٨ - يعتزم الادعاء تحويل ٥ من المحتجزين الحاليين، والبالغ عددهم ٢١ محتجزا، إلى رواندا، وإلى بلدان أخرى، لمحاكمتهم. وستتطلب محاكمات المحتجزين المتبقين، وعددهم ١٦ محتجزا، ٩٩٢ يوما من أيام المحاكمة، باستخدام رقم متوسط يتمثل في ٦٢ يوما من أيام المحاكمة للمتهم الواحد.

خامسا - عبء العمل المرتبط بالأشخاص الطلقاء

٢٩ - وفقا لاستراتيجية الإنجاز السابقة، كان ١٧ متهما طلقاء. ويعتزم المدعي العام إحالة قضايا أربعة من هؤلاء المتهمين إلى بلدانهم لمحاكمتهم. ولو اعتُقل هؤلاء المتهمون الـ ١٣، فإن ذلك سيفضي إلى زيادة عبء العمل الملقى على كاهل المحكمة. وفقا لما ذكره المدعي العام، ربما كان البعض منهم قد توفي، بينما قد لا يتسنى أبدا إلقاء القبض على آخرين.

٣٠ - وأشارت استراتيجية الإنجاز السابقة إلى أن ٢٦ شخصا مشتبها فيهم كانوا طلقاء. وبما أن استراتيجية المدعي العام ترمي إلى أن يُقاضى أمام المحكمة الأشخاص الذين يتحملون أكبر قدر من المسؤولية عن الجرائم المرتكبة في رواندا عام ١٩٩٤، فقد خَفّض عدد المشتبه فيهم الموجودين حاليا على ذمة التحقيق من ٢٦ إلى ١٦. وفي الوقت الراهن، ليس من المؤكد عدد الذين ستصدر بحقهم قرارات اتهام فعلا. فالبعض منهم ربما يكونون قد توفوا، بينما قد لا يتسنى أبدا إلقاء القبض على آخرين.

٣١ - ومتى صدر قرار اتهام بحق شخص ما، يتعين مواصلة إجراء تحقيقات مستفيضة لدعم فريق المحاكمة. وقد تكون هذه التحقيقات ضرورية للاستعاضة عن أدلة الشهود الذين ربما توفوا، وللمساعدة على استجواب الشهود قبل سفرهم إلى أروشا، ولتكملة الأدلة وتعزيزها، ولدحض حجج الدفاع وأي طعن محتمل آخر.

٣٢ - وستُنجز جميع التحقيقات بحلول نهاية عام ٢٠٠٤، كما طُلب في القرار ١٥٠٣ (٢٠٠٣). وإضافة إلى ذلك، حينما تُقدم عرائض الاتهام من أجل التصديق عليها، سيعمل المدعي العام على تجهيز القضية للمحاكمة، بمعنى إنجاز جميع التحقيقات المحددة المعتمدة، وإعداد مشروع مذكرة تمهيدية للادعاء، إضافة إلى مسودات للمستندات المبرزة وقوائم الشهود، وإتمام التحرِّيات بشأن الأدلة المكشوف عنها (حتى ذلك الوقت). وينطوي هذا الأمر على ما يلي: '١' لن يكون ثمة أي تأخير في أعمال التحضير للمحاكمة حينما يُسلم المتهم للمحكمة؛ أو '٢' يمكن إسناد القضية بشكل أسهل إلى فريق ادعاء جديد إن اقتضى الأمر ذلك؛ أو '٣' تُحال القضية إلى القضاء الوطني عملا بالمادة ١١ مكررا من القواعد.

٣٣ - وإضافة إلى ذلك، وبينما ستكون التحقيقات مع المشتبه فيهم الطلقاء قد انتهت بحلول متم عام ٢٠٠٤، لا يمكن التوقع بأن تُسلم قرارات الاتهام على الفور من أجل التصديق عليها. وقد يلزم تحليل الأدلة وتقديم قرارات الاتهام في وقت يتزامن مع عمليات التحري. غير أن المدعي يتوقع أن يتم تقديم لائحة قرارات الاتهام الجديدة للتصديق عليها بحلول تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٥.

٣٤ - ومعنى أن المتهمين الـ ١٣ الذين ما زالوا طلقاء والمشتبه فيهم الـ ١٦ الذين ينوي المدعي العام التحقيق معهم وتوجيه اتهامات إليهم أنه قد يتعين على المحكمة إجراء محاكمات لعدد أقصاه ٢٩ شخصا آخر. واستنادا إلى تخصيص ٦٢ يوم محاكمة لكل متهم في المتوسط (الفقرات من ١٧ إلى ٢١)، يُقدر أن تستغرق محاكماتهم ٧٩٨ ١ يوم محاكمة. ونؤكد مرة أخرى، أن عدد الأشخاص المقدَّمين للمحاكمة سيكون أقل من ٢٩، وأن عدد أيام المحاكمة لكل متهم قد يتم خفضها.

٣٥ - وعلاوة على التحقيق مع المشتبه فيهم الـ ١٦ والوصول معهم إلى حد إصدار قرارات اتهام بحقهم، يواصل قسم التحقيقات تقديم الدعم في محاكمة المتهمين الـ ١٩ الجارية حاليا (سيزيد عددهم إلى ٢٥ عند بدء البت في قضية سِمبا وسِرومبا وقضية العسكريين الثانية بحلول الربع الأخير من عام ٢٠٠٤)، وتقديم الدعم في مجال التحقيقات فيما يتعلق بإجراءات الاستئناف في غضون الفترة ذاتها. وستقتضي الزيادة المتوقعة في القدرات القضائية على مدى السنوات الأربع المقبلة تحولا مماثلا في الاهتمام من التحقيقات العادية إلى الدعم في مجال المحاكمة والاستئناف.

سادسا – إحالة القضايا إلى المحاكم الوطنية من قِبَل المدعي العام

٣٦ – أشارت استراتيجية الإنجاز السابقة إلى أن حوالي ٤٠ قضية تقرر إحالتها إلى المحاكم الوطنية. وقد رفع المدعي العام الآن عدد هذه القضايا من ٤٠ إلى ٤١. ويقوم المدعي العام حاليا بإجراء مناقشات مع بعض الدول لهذا الغرض. وإضافة إلى المحتجزين الخمسة (الفقرات ١٤ و ١٥ و ٢٨) والمتهمين الأربعة الذين ما زالوا طلقاء (الفقرة ٢٩)، يعتزم المدعي العام إحالة قضايا ٣٢ فردا إلى رواندا وبلدان أخرى من أجل محاكمتهم. وتتجه النية في بعض الحالات نحو إحالة ملفات بعض القضايا التي اكتملت التحقيقات بشأنها وأصبحت جاهزة للمحاكمة وملفات قضايا أخرى تقتضي إجراء المزيد من التحقيقات بواسطة البلد المتلقي. وقرار إحالة القضايا إلى المحاكم الوطنية قرار قضائي. فالدائرة هي التي تقرر ما إذا كانت الظروف اللازمة لإحالتها قد استوفيت.

٣٧ – وعلم مكتب المدعي العام خلال مناقشاته الأولية مع السلطات الوطنية بأن قوانين الدولة التي يوجد بها الشخص المشتبه فيه قد لا تقرر وجود ولاية قضائية على المتهم أو الجريمة. وقد قامت دول أخرى بالتحقيق في القضايا و لم تواصل السير فيها، وقد تكون غير مستعدة لفتحها مجددا. ويوجد العديد من المشتبه فيهم في بلدان أقل نموا حيث تخضع النظم القضائية لضغوط تحتم عليها النظر في قضايا متهميها. ويعتقد المدعي العام أن من المهم بحث فكرة إحالة الملفات إلى البلدان الأفريقية التي يعيش فيها بعض المتهمين في الوقت الراهن.

٣٨ – وتثير فكرة إحالة القضايا إلى رواندا مسائل عدة. أولها مسألة حكم الإعدام الذي صدر في قضايا الإبادة الجماعية، رغم ندرة تنفيذه. وتوجد أيضا مسألة قدرة النظام القضائي الرواندي على البت في قضايا من هذا القبيل في وقت يواجه فيه مصاعب في التعامل مع آلاف القضايا المرتبطة بالإبادة الجماعية. وبما أن العديد من القضايا التي تقرر إحالتها ستحال إلى رواندا، فإن مسألة الموارد قد تؤثر نتيجة لذلك على اقتراح إحالة هذه القضايا إلى رواندا. وسيتعين تأخير إحالة ملفات مشتبه فيهم إلى رواندا ونقل محتجزين حاليين إليها بموجب المادة ١١ مكررا ريثما يتم إيجاد حل لهذه المسائل.

٣٩ – وسيشرع المدعي العام في مناقشات مع بعض الدول بشأن إحالة القضايا ونقل الملفات. وسيشدد على الامتثال للمعايير الدولية التي تكفل المحاكمة العادلة أثناء البت في الملفات المحالة. وفي حالة عدم التمكُّن من إحالة بعض القضايا إلى المحاكم الوطنية، فإنه يعتزم طرح اقتراحات بديلة جديدة على مجلس الأمن مُبرزا آثار ذلك في الميزانية.

سابعا – مجموع أعباء العمل المتبقية

٤٠ – يصل العدد التقديري لأيام المحاكمات اللازمة لإتمام أعمال المحاكمة إلى ٦٠٣ ٣ أيام. وهذا تقدير تراكمي تحدد على أساس الحاجة إلى ٧٦٤ يوم محاكمة لإتمام المحاكمات المتعلقة بالمحتجزين الـ ١٩ الجارية حاليا (توجد قضيتا غاكومبيتسي وندينداباهيزي في مرحلة كتابة الحكم)، وإلى ٩٩٢ يوم محاكمة لإتمام المحاكمات المتعلقة بالمحتجزين الـ ١٦ الذين ينتظرون محاكمتهم؛ وإلى ٧٩٨ ١ يوم محاكمة لإتمام المحاكمات المتعلقة بالأشخاص الـ ٢٩ الذين صدرت ضدهم قرارات اتهام وما زالوا طلقاء والمشتبه فيهم الذين يُرجح صدور قرارات اتهام ضدهم بحلول تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٥.

٤١ – وفي عام ٢٠٠٣، عملت الدوائر الابتدائية لمدد مجموعها ٤٩٨ يوم محاكمة. وفي عام ٢٠٠٢، عملت الدوائر الابتدائية لمدد مجموعها ٤١٤ يوم محاكمة. أما في عام ٢٠٠١، فقد عملت هذه الدوائر لمدد مجموعها ٣٤٠ يوم محاكمة. وتوضح دراسة أوقات العمل الفعلية للدوائر أن مقدار الوقت الذي تمكنت الدائرة من تخصيصه للمحاكمة خلال كل سنة من السنتين الماضيتين كان يتراوح ما بين ١٣٥ يوم محاكمة عام ٢٠٠١ و ١٥٠ يوم محاكمة عام ٢٠٠٢ و ١٦٦ يوم محاكمة عام ٢٠٠٣[٦]. وفي الصيغة السابقة لاستراتيجية الإنجاز، وُضعت التوقعات على أساس متوسط قدره ١٥٠ يوم محاكمة في كل سنة لكل قسم من أقسام الدوائر الابتدائية. وللأسباب المذكورة أعلاه (الفقرة ١٧)، ستستند الحسابات والتقديرات في هذه الوثيقة إلى هذا المتوسط.

٤٢ – ومن بين العوامل المساهمة في خفض عدد أيام المحاكمة صعوبة ضمان مجيء الشهود من رواندا ومرض القضاة والمحامين. وقد اتخذت المحكمة عدة خطوات لضمان التقليل من هذه العوامل إلى أقل حد ممكن في المستقبل. وتم على وجه الخصوص تعديل القواعد لكي يتسنى للدائرة الابتدائية مواصلة المحاكمة في حالة مرض أحد القضاة أو غيابه. وفي حالة الغياب لمدة طويلة، عُدل نص البند المتعلق بذلك لكي يسمح بمواصلة نظر القضايا في بعض الظروف (القاعدة ١٥ مكررا). وسيؤدي إصرار الدوائر الابتدائية على وجود اثنين من المحاميين، وفي حالة مرض أحدهما أو غيابه، إلزام المحامي الآخر بمواصلة العمل، إلى الحد من حالات توقف المحاكمات. وفي الوقت الحالي يمثل شهود من رواندا أمام المحكمة. ومن المهم أن تظل الحالة هكذا. وتتوق المحكمة إلى زيادة عدد أيام المحاكمات اعتبارا من عام ٢٠٠٤ عما كان الأمر عليه في السنتين الماضيتين.

---

(٦) أدى تعيين قضاة مخصصين اعتبارا من أيلول/سبتمبر ٢٠٠٤ فصاعدا إلى تزايد عدد أقسام الدوائر الابتدائية. وهذا الأمر يعلل ارتفاع متوسط أيام المحاكمة.

٤٣ - وتبين الخبرة المكتسبة أنه يتعذر ضمان حضور الشهود دائما، حتى في حالة استخدام الشهود الإضافيين الموجودين في أروشا في حالة عدم توفر الشهود. والممارسة السائدة الآن هي أن يطلب الادعاء أو محامي الدفاع وقتا إضافيا لإعداد الشهود للاستجواب الرئيسي. ويجب على الدوائر أيضا إتاحة وقت إضافي للادعاء والدفاع لإعداد استجواب شهود الخصم في الحالات التي تظهر فيها أدلة غير متوقعة أو في حالة تقديم أدلة بدون إخطار سابق حسب الأصول. ويلزم توفير وقت كاف لجلسات النظر التمهيدية والمداولات بشأن الطلبات المقدمة إلى المحكمة وكتابة الأحكام. ولا تؤدي هذه الظروف، إلى جانب مرض الشهود وغيابهم لأسباب أخرى، إلى تقليل عدد أيام المحاكمات فحسب، بل إلى تقليل عدد ساعات العمل لكل يوم محاكمة[٧]. ومع ذلك، ستواصل الدوائر جهودها لزيادة الوقت الذي يتم إنفاقه في قاعة المحكمة.

ثامنا - الاستراتيجيات الماضية والراهنة

٤٤ - **المرحلة التمهيدية:** عند بدء الولاية الثانية، في حزيران/يونيه ١٩٩٩، كان هناك عدد كبير من طلبات المرحلة التمهيدية التي كانت تنتظر البت فيها. ولقد طلبت المدعية العامة آنذاك ضم عدد كبير من المتهمين في قضية واحدة، وطلبت في بعض الأحيان التصديق على لائحة اتهام مشتركة لأكثر من ٢٠ مشتبها فيه. لكن قاضي التصديق رفض تلبية هذا الطلب. ثم طلبت المدعية العامة الجمع بين عدد أقل من المتهمين، الذين يُزعم أنهم اشتركوا في نفس العمل الإجرامي، مثل استخدام وسائط الإعلام أو أعمال المسؤولين العسكريين أو المسؤولين الحكوميين أو الجرائم التي زُعم ارتكابها في مناطق جغرافية معينة برواندا (بوتاري وسيانغوغو). وأدى ذلك إلى تقديم عدد كبير من الطلبات من جانب الادعاء طلب فيها إدخال تعديلات على لوائح الاتهام والجمع بين المتهمين. وبالإضافة إلى ذلك، قدم الدفاع عددا كبيرا من الطلبات إلى المحكمة.

٤٥ - ولهذا، تمثلت الأولوية العليا للدوائر منذ أربع سنوات في تقليل عدد الطلبات المقدمة إلى المحكمة بغية الانتقال بالقضايا إلى مرحلة المحاكمة. ولتيسير هذا الأمر، قام القضاة بتعديل القواعد من أجل السماح بالنظر في الطلبات بإيجاز ومن جانب قاض وحيد. وقد أدت هذه التدابير المتخذة لتخفيض أعباء العمل بشأن الطلبات المتبقية إلى زيادة كفاءة الدوائر وتخفيض التكاليف المتصلة بجلسات النظر الشفوي في الطلبات. وبعد تقليل عدد هذه الطلبات المتبقية

(٧) في عام ٢٠٠٣، تعطلت الجداول الزمنية للمحاكمات نظرا لعدم انتخاب بعض القضاة. ولقد استلزم هذا الأمر إعادة تشكيل الدوائر وإعادة تنظيم أعمالها.

إلى أقل حد ممكن، طُلب إجراء ترجمة كاملة للوثائق والكشف عنها لاستخدامها في المحاكمات المتبقية، قبل شروع الدوائر الابتدائية الثلاث جميعها في المحاكمة.

٤٦ - وبالإضافة إلى ذلك، اعتمد القضاة التغييرات المدخلة على القواعد في الجلسة العامة لتنظيم عملية المحاكمة التمهيدية، ولتقليص عدد الطعون الأولية التي تؤخر أعمال ما قبل المحاكمة بالدوائر. ومن خلال مؤتمرات خاصة بحالة الدعوى في مرحلتي ما قبل المحاكمة وما قبل الدفاع، تتمتع الدائرة الابتدائية بسلطة الأمر للكشف عن معلومات من الأطراف، وقد يؤمر الأطراف، على وجه الخصوص، بتقديم مذكرات تتناول المسائل الواقعية والقانونية، وتحدد المسائل المتنازع عليها، وبتقديم قائمة بالشهود الذين يعتزم استدعائهم إلى جانب موجز للوقائع والادعاءات المحددة في لائحة الاتهام التي سيشهد الشهود بشأنها. وبالإضافة إلى ذلك، يجب على الأطراف تقديم تقدير للوقت الذي سيستغرقه كل شاهد في تقديم شهادته، ويجوز للدائرة الابتدائية الأمر بتخفيض عدد الشهود والوقت المخصص للشهود لتقديم الشهادة الرئيسية. ويجوز للدائرة الابتدائية أيضا أن تطلب معلومات عن حالة المستندات المعروضة (القاعدتان ٧٣ مكررا، ومكررا ثانيا).

٤٧ - وهناك خطوة مفيدة تمثلت في إنشاء لجنة ابتدائية جديدة في عام ٢٠٠٣، وهي مؤلفة من ممثلين عن الدوائر وقلم المحكمة والادعاء. وقد يسَّرت هذه اللجنة إعداد الكثير من القضايا الجديدة للمحاكمة. وتدارس فريق عامل معني بالترجمة التحريرية سبل التعجيل في ترجمة الوثائق وبالتالي تجنب التأخير في الإجراءات القضائية.

٤٨ - ومن الجدير بالذكر أن الإقرار بالجرم يُقصِّر مدة المحاكمات. وتبيِّن التجربة أن الدائرة لا تحتاج لأكثر من يوم واحد لتقتنع بأن الإقرار بالجرم هو إقرار قطعي تم عن علم وبحرية وبمحض الإرادة. وكتابة الحكم تحتاج إلى بضعة أسابيع. وخلافا للحالة السائدة في المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة، فإن عدد الأشخاص الذين أقروا بالجرم في المحكمة الجنائية الدولية لرواندا قليل للغاية[٨]. ويصعب في هذه المرحلة تقدير عدد المتهمين في هذه المحكمة الذين قد يوافقون مستقبلا على هذا الإجراء. وقد عُدلت المواد في الدورة التي عقدتها المحكمة بكامل هيئتها في أيار/مايو ٢٠٠٣ وأتاح هذا التعديل أساسا قانونيا لإبرام اتفاقات مع المتهمين بشأن إقرارهم بالجرم. ولم يُستخدم هذا الإجراء حتى الآن.

٤٩ - **مرحلة المحاكمة**: تقوم جميع الدوائر الابتدائية بعقد محاكمات على أساس المسار المزدوج (وفي بعض الحالات أيضا على أساس 'المسار الثلاثي'). ولقد أدت هذه

(٨) استندت الأحكام التالية على قرار بالجرم: المدعي العام مقابل جين كامباندا (١٩٩٨)؛ والمدعي العام مقابل عمر سيروشاغو (١٩٩٩)؛ والمدعي العام مقابل جورج روغوي (٢٠٠٠).

الاستراتيجية إلى إصدار عدد كبير من الأحكام في عام ٢٠٠٣. ومع ذلك، فإن النظر في قضيتين كبيرتين (أو حتى ثلاث) على أساس المسار المزدوج هو أمر مزعج. ويتبين من الخبرة أن أفضل نموذج هو النظر على أساس المسار المزدوج في قضية كبيرة واحدة وقضية صغيرة واحدة. وسيتم اتباع هذه الاستراتيجية في المستقبل، ما لم تكن القضية الكبيرة ضخمة أو معقدة جدا. وتستخدم المحكمة، عند الاقتضاء، ما يدعى بنظام النوبات، والذي يتضمن استخدام قاعة محكمة واحدة للنظر في قضيتين في جلسة صباحية لإحداهما وجلسة ما بعد الظهر للأخرى. ويعمل نظام النوبات على أساس نوبة صباحية، مثلا من الساعة ٨/٣٠ إلى حوالي الساعة ١٣/٠٠، ونوبة لفترة ما بعد الظهر حتى الساعة ١٩/٠٠ تقريبا.

٥٠ - وبناء على طلب المحكمة المؤرخ ٩ تموز/يوليه ٢٠٠١، اتخذ مجلس الأمن القرار ١٤٣١ (٢٠٠٢) المؤرخ ٨ آب/أغسطس ٢٠٠٢، الذي أمكن بموجبه إنشاء مجموعة تتألف من ١٨ قاضيا مخصصا. والغرض من هذا الإصلاح، الذي تبع قرارا مماثلا اتخذه مجلس الأمن بصدد المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة في عام ٢٠٠٠، هو زيادة القدرة القضائية للمحكمة. وقد انتخب القضاة المخصصون الـ ١٨ من قبل الجمعية العامة في ٢٥ حزيران/يونيه ٢٠٠٣. والتحق أول قاض مخصص بعمله في ١ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٣ ووصل ثلاثة آخرون في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٣. وعملا بطلبين آخرين، الأول مؤرخ في ٨ والثاني في ٢٩ أيلول/سبتمبر، اتخذ مجلس الأمن في ٢٧ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٣ القرار ١٥١٢ (٢٠٠٣)، الذي زاد به عدد القضاة المخصصين الذين يستطيعون الالتحاق بالعمل في وقت واحد من ٤ إلى ٩. كما منح مجلس الأمن القضاة المخصصين سلطة الفصل في المسائل السابقة للمحاكمة. وقد وصل القاضي المخصص الخامس في آذار/مارس ٢٠٠٤. وسيصل آخرون فيما يتصل بالبدء في المحاكمات الجديدة في النصف الثاني من عام ٢٠٠٤. وبوصول القضاة المخصصين أصبح بالإمكان البدء بأربع محاكمات جديدة والاستمرار في محاكمة بوتاري[٩].

٥١ - وبوجود ٩ قضاة مخصصين، ستستطيع المحكمة إقامة ستة أقسام للدوائر الابتدائية. وستستطيع أن تنتج ٥٠٠ ٤ ساعة عمل للمحاكمة خلال ٩٠٠ يوم محاكمة في السنة. غير أنه يتعين وفقا للنظام الأساسي للمحكمة أن يتألف قسم الدائرة الابتدائية من قضاة دائمين ومخصصين على السواء. لذلك فإن الاستفادة الكاملة من القضاة المخصصين تتوقف على وجود القضاة الدائمين. وفي الوقت الحاضر، يعمل عدة قضاة دائمين في محاكمات

(٩) شارك القضاة المخصصون، في الفترة من أيلول/سبتمبر ٢٠٠٣ إلى نهاية نيسان/أبريل ٢٠٠٤، في المحاكمات الجديدة الأربع التالية: اندينا باهيزي، ودعوى الحكومة، وكاريميرا وآخرون، وموهيمانا.

ضخمة[١٠]. وهذا يخفض من إمكانية القيام، على أساس دائم، بزيادة عدد أقسام الدوائر الابتدائية إلى ست دوائر. غير أن التجربة تدل على وجود فائدة من المتابعة المزدوجة لمحاكمة مشتركة مع محاكمة متهم وحيد، وانعقاد أقسام الدوائر الابتدائية في مناوبات. وعلى ذلك سيكون عدد أقسام الدوائر الابتدائية حوالي ستة، حتى ولو لم تكن تلك الأقسام منعقدة على أساس دائم.

٥٢ - واعتبارا من أيلول/سبتمبر ٢٠٠٤، سيكون العمل جاريا في سبع محاكمات، خمس منها محاكمات مشتركة ضخمة[١١]. وبوجود ثلاث غرف فقط للمحكمة، تضطر المحكمة أن تستمر في الانعقاد في مناوبات صباحية وبعد الظهر. وهذه الجلسات هي أقصر من أيام المحاكمة الكاملة. وسيتيح تشييد غرفة رابعة للمحكمة عددا أكبر من أيام المحاكمة الكاملة ويزيد من قدرة غرفة المحكمة عندما تنعقد للاستماع للاستئناف.

٥٣ - وعلى الرغم من اتخاذ كافة التدابير للتعجيل في الإجراءات، ستظل القضايا تستهلك الوقت. وينبغي التذكير بأن الإجراءات القضائية على المستوى الدولي مهمة أكثر تعقيدا منها على المستوى الوطني. والقضايا في المحكمة المخصصة شديدة التعقيد قانونيا ووقائعيا. ويوجد حجم كبير من الوثائق المطلوبة في محاكمة مدبري الأعمال الوحشية المزعومين، بما في ذلك أعضاء الحكومة ذوو الرتب الرفيعة. وكافة الوثائق عرضة للاعلان عنها ويجب أن تترجم للأفرقة القانونية والمتهمين، الذين قد يطلبون ترجمات لكافة الوثائق إلى لغة رسمية من لغات المحكمة قبل الرد على الاستدعاءات أو الشروع في الإعداد للمحاكمة. وعدد الشهود يكون في غالب الأحيان كبيرا في القضايا المشتركة، وتطلب الترجمة الفورية لكافة الشهادات إلى ثلاث لغات. ولا بد في غالب الاحيان من جلب الشهود من بيئة صعبة، وإحاطتهم بحماية فائقة قبل الادلاء بالشهادة و بعده ولا بد أحيانا من إعادتهم إلى أمكنتهم. والموظفون والمستشارون الذين يشاركون في القضايا لهم ثقافات وتقاليد مختلفة ويتطلب الاتصال الفعال مهارات جديدة وبذل جهد فائق. ومحامو الادعاء والدفاع يأتون من جميع انحاء العالم، ولهم أساليب متفاوتة يتبعونها في غرفة المحكمة. ويضطر محامو الدفاع إلى ترك أعمالهم في القضايا الأخرى لفترات طويلة من أجل قضاء وقت في العمل في المحكمة في أروشا، وعادة بعيدين عن مكاتبهم.

---

(١٠) يشترك قاضيان دائمان في دعوى بوتاري، وثلاثة في محاكمة العسكريين الأولى، واثنان في دعوى كاريميرا وآخرون. أما في دعوى الحكومة فتتألف الدائرة من قاض دائم واحد وقاضيين مخصصين.

(١١) من المتوخى أن تعمل أقسام دوائر المحاكمة على النحو التالي في النصف الثاني من عام ٢٠٠٤: بوتاري، ومحاكمة العكسريين الأولى، ودعوى الحكومة، وكاريميرا وآخرون، ومحاكمة العسكريين الثانية، وسيمبا، وسيرومبا. وذلك ممكن لأن بعض القضاة يشاركون في محاكمتين، بفضل نظام المسار المزدوج أو باتباع نظام المناوبات.

٥٤ - **المسائل الإدارية:** مع تحول اهتمام المحكمة من التركيز على التحقيقات والاعتقالات إلى التركيز على المحاكمات، سيوجه قلم المحكمة اهتمامه إلى تاريخ انتهاء المحكمة من عملها في كل من أماكن عملها. ولن يشرع في إبرام أي عقد، ولن يقتني أي صنف من المعدات، ولن يعين موظفا دون النظر في الطريقة التي يؤثر بها إقفال المحكمة على المسألة وكيف سيؤثر ذلك بدوره على استراتيجية الإنجاز.

٥٥ - ولدى تقييم الاحتياجات من الموارد البشرية بغرض تعزيز تنفيذ استراتيجية الإنجاز، يتوخى الادعاء العام زيادة كبيرة في عدد وكلاء المحاكمات وتوسعاً في قسم الاستئناف التابع به. كما تدعو الحاجة إلى دعم في مجالي التحقيق والإدارة. وستعالج هذه الزيادة عن طريق نقل الموظفين. ويتوقع الادعاء أنه عند الاختتام المتوقع للتحقيقات في نهاية عام ٢٠٠٤، يمكن نقل بعض الوظائف التي يشغلها المحققون حالياً من أجل زيادة عدد وكلاء المحاكمات، والمستشارين القانونيين، وسائر الموظفين الذين تتطلبهم المحاكمات.

تاسعاً - خاتمة

٥٦ - يمكن استخلاص النتائج التالية على أساس عبء العمل المقدّر الموجز أعلاه.

٥٧ - على نحو ما سبق أن أُشير إليه (الفقرتان ٣ و ٤٠)، يوجد حالياً ١٩ محتجزاً يدخلون في خمس محاكمات (بوتاري، ومحاكمة العسكريين الأولى، ودعوى الحكومة، وكاريميرا وآخرون، وموهيمانا)، أربع منها طويلة لأنها محاكمات مشتركة. وهذه المحاكمات تجري على مراحل مختلفة. ويلزم لاستكمالها ما يقدّر بـ ٧٦٤ يوم محاكمة. ومحاكمات المحتجزين الـ ١٦ الذين ينتظرون المحاكمة ستتطلب حوالي ٩٩٢ يوم محاكمة. وسوف يلزم ما يقارب ١ ٧٩٨ يوم محاكمة لاستكمال المحاكمات فيما يتعلق بالأشخاص الـ ٢٩ المتهمين الذين ما زالوا هاربين والمشتبه بهم الذين يُحتمل أن يوجه إليهم الاتهام.

٥٨ - وسوف تُستكمل في عام ٢٠٠٤ ثلاث محاكمات (غاكومبيتسي، واندينداباهيزي، وموهيمانا). ومن المتوقع أن تبدأ ثلاث محاكمات بشأن ستة من المتهمين، (وهي سيمبا، وسيرومبا، ومحاكمة العسكريين الثانية) في الفترة من أيار/مايو إلى أيلول/سبتمبر ٢٠٠٤. وبذلك يصبح عدد المتهمين الذين تُستكمل قضاياهم أو ما زالت جارية ٤٨ متهماً.

٥٩ - ومن المتوقع أن تُستكمل في عام ٢٠٠٥ محاكمة العسكريين الأولى وقضية بوتاري. والوضع هو نفسه بالنسبة لقضية كاريميرا وآخرون وربما بالنسبة لدعوى الحكومة. ومن المتوقع أن تبدأ حوالي ثلاث محاكمات تنطوي على متهم واحد، هي لمحتجزين ينتظر كل

منهم حالياً البدء بمحاكمته. كذلك فإن من المتوقع صدور الأحكام في قضيتي سيمبا وسيرومبا.

٦٠ - ومع استكمال معظم المحاكمات التي تنطوي على عدة متهمين، سيُتاح مزيد من القضاة الدائمين كي يشتركوا مع القضاة المخصصين. لذلك فمن المتوقع أن تبدأ ست محاكمات تنطوي كل منها على متهم واحد في عام ٢٠٠٦. ومن المتوقع أن تُستكمل محاكمة العسكريين الثانية في تلك السنة.

٦١ - وفي عام ٢٠٠٧ يمكن أن تبدأ ست محاكمات تنطوي كل منها على متهم واحد، بما في ذلك المتهمون الهاربون أو المشتبه بهم. ووفقاً للتقدم في هذه القضايا، يمكن البدء في عام ٢٠٠٨ بست محاكمات تنطوي كل منها على متهم واحد.

٦٢ - إن الإسقاطات المبينة أعلاه تعني أن المحكمة قد تستطيع، بحلول عام ٢٠٠٨، أن تستكمل المحاكمات وتصدر الأحكام المتعلقة بما يتراوح بين ٦٥ و ٧٠ شخصاً، وذلك يتوقف على التقدم الذي يمكن إحرازه في المحاكمات الحالية والمستقبلية. كذلك فإن من المؤكد أن هذا تقدير فقط. والمحكمة ملتزمة بإقامة العدل بحق أولئك الأشخاص الذين تحملوا أوفر قسط من المسؤولية عن جريمة الإبادة الجماعية وانتهاكات القانون الإنساني الدولي التي ارتُكبت في رواندا في عام ١٩٩٤. وبهذه العملية، ستتحقق المحكمة من إدانة المتهمين أو براءتهم، وتحقق العدل بالنسبة لضحايا الجرائم الضخمة التي ارتُكبت، وتضع سجلاً للحقائق التي يمكن أن تساعد في تحقيق المصالحة في رواندا. كذلك فإن المحكمة ستخلف تراثاً من المبادئ القانونية الدولية التي يمكن أن توجه المحاكم وتردع مرتكبي هذه الجرائم الخطيرة في المستقبل.

٦٣ - إن الوثيقة الحالية هي جزء من الجهد المتواصل الذي تبذله المحكمة لتحسين استراتيجيتها الخاصة بالانجاز. وإن المحكمة ترحب بالإسهامات في هذه العملية.

التذييل الأول

الأشخاص الذين أدينو أو الذين برئت ساحتهم: أدين واحد وعشرون شخصا في خمسة عشرة حكما

فترة الولاية الأولى (أيار/مايو ١٩٩٥ – أيار/مايو ١٩٩٩)

الاسم	اللقب السابق	تاريخ المثول لأول مرة	الدائرة الابتدائية	تاريخ صدور الحكم
ج. ب. أكايسو	عمدة مدينة تابا	٣٠ أيار/مايو ١٩٩٦	الدائرة الابتدائية الأولى	٢ أيلول/سبتمبر ١٩٩٨
ج. كامباندا	رئيس الوزراء	١ أيار/مايو ١٩٩٨	الدائرة الابتدائية الأولى	٤ أيلول/سبتمبر ١٩٩٨ (اعتراف بالجرم)
أو. سيروشاغو	رجل أعمال، قائد انتراهاموي	١٤ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٨	الدائرة الابتدائية الأولى	٥ شباط/فبراير ١٩٩٩ (اعتراف بالجرم)
س. كايشيما	والي كيبوي	٣١ أيار/مايو ١٩٩٦	الدائرة الابتدائية الثانية	٢١ أيار/مايو ١٩٩٩ (ضم في دعوى واحدة)
أو. روزيندانا	رجل أعمال	٢٩ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٦		
غ. روتاغاندا	رجل أعمال والنائب الثاني لرئيس الإنتراهاموي	٣٠ أيار/مايو ١٩٩٦	الدائرة الابتدائية الأولى	٦ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٩
أ. موسيما	رجل أعمال	١٨ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٧	الدائرة الابتدائية الأولى	٢٧ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٠
إجمالي الولاية الأولى			**ستة أحكام (وسبعة أدينوا)**	

فترة الولاية الثانية (أيار/مايو ١٩٩٩ – أيار/مايو ٢٠٠٣)

الاسم	اللقب السابق	تاريخ المثول لأول مرة	الدائرة الابتدائية	تاريخ صدور الحكم
غ. رغيو	صحفي – محطة الإذاعة والتلفزيون الحرة للتلال الألف	٢٤ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٧	الدائرة الابتدائية الأولى	١ حزيران/يونيه ٢٠٠٠ (اعتراف بالجرم)
أ. باغيليشيما	عمدة مدينة مابانزا	١ نيسان/أبريل ١٩٩٩	الدائرة الابتدائية الأولى	٧ حزيران/يونيه ٢٠٠١
غ. نتاكيروتيمانا	طبيب	٢ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٦	الدائرة الابتدائية الأولى	٢١ شباط/فبراير ٢٠٠٣ (ضم في دعوى واحدة)
إ. نتاكيروتيمانا	قسيس	٣١ آذار/مارس ٢٠٠٠		
ل. سيمانزا	عمدة مدينة بيكامبي	١٦ شباط/فبراير ١٩٩٨	الدائرة الابتدائية الثالثة	١٥ أيار/مايو ٢٠٠٣
إ. نييتغيكا	وزير إعلام	١٥ نيسان/أبريل ١٩٩٩	الدائرة الابتدائية الأولى	١٥ أيار/مايو ٢٠٠٣
ج. كاجيليجيلي	عمدة روكينغو	١٩ نيسان/أبريل ١٩٩٩	الدائرة الابتدائية الثانية	١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣
ف. ناهيمانا	مدير محطة الإذاعة والتلفزيون الحرة للتلال الألف	١٩ شباط/فبراير ١٩٩٧	الدائرة الابتدائية الأولى	''قضية وسائط إعلام'' (ضم في دعوى واحدة) ٣ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣
هـ. نغيزي	رئيس تحرير جريدة كانغورا	١٩ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٧		
ج. ب. باراياغويزا	مدير، بوزارة الخارجية	٢٣ شباط/فبراير ١٩٩٨		
ج. كاموهاندا	وزير ثقافة وتعليم	٢٤آذار/مارس ٢٠٠٠	الدائرة الابتدائية الثانية	٢٤ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٤
أ. نتاغيرورا	وزير نقل	٢٠ شباط/فبراير ١٩٩٧	الدائرة الابتدائية الثالثة	''قضية سيانغوغو'' (ضم في دعوى واحدة) ٢٥ شباط/فبراير ٢٠٠٤
أ. باغامبيكي	والي سيانغوغو	١٩ نيسان/أبريل ١٩٩٩		
س. إمانيشيموي	ملازم في القوات المسلحة الرواندية	٢٧ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٧		
إجمالي الولاية الثانية			**تسعة أحكام (١٤ أدينو)**	

مراكز المتهمين: تولى المتهمون الـ ٢١ المراكز التالية في عام ١٩٩٤: رئيس وزراء واحد، ٣ وزراء، واليان، ٤ عمد، مدير أقدم، ٣ من وسائط الإعلام، شخص واحد عسكري، رجل دين واحد، ٥ من وظائف أخرى.

التذييل الثاني

المحاكمات الجارية: واحد وعشرون محتجزا على ذمة سبع قضايا

الاسم	اللقب السابق	تاريخ المثول لأول مرة	الدائرة الابتدائية	تاريخ صدور الحكم
ب. نييراماسوهوكو	وزير شؤون المرأة والأسرة	٣ أيلول/سبتمبر ١٩٩٧	الدائرة الابتدائية الثانية	”قضية بوتاري“ (ضم في دعوى واحدة). بدأت المحاكمة في فترة الولاية الثانية. ويتوقع صدور الحكم في عام ٢٠٠٥.
أ. س. نتاهوبالي	قائد انتراهاموي	١٧ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٧		
س. نسابيمانا	والي بوتاري	٢٤ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٧		
أ. نتيزيرايو	والي بوتاري	١٧ آب/أغسطس ١٩٩٨		
ج. كانايابا شي	عمدة نغوما	٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٦		
إ. ندايامباجي	عمدة موغانزا	٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٦		
ت. باغوسورا	مدير ديوان وزارة الدفاع	٢٠ شباط/فبراير ١٩٩٧	الدائرة الابتدائية الأولى	”قضية العسكريين الأولى“ (ضم في دعوى واحدة) بدأت المحاكمة في فترة الولاية الثانية وينتظر صدور الحكم في عام ٢٠٠٥.
ج. كابيليغي	لواء بالقوات المسلحة الرواندية	١٧ شباط/فبراير ١٩٩٨		
أ. نتاباكوزي	قائد كتيبة بالقوات المسلحة الرواندية	٢٤ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٧		
أ. نيسينغيومفا	مقدم بالقوات المسلحة الرواندية	١٩ شباط/فبراير ١٩٩٧		
س. غاكومبتسي	عمدة روروم	٢٠ حزيران/يونيه ٢٠٠١	الدائرة الابتدائية الثالثة	بدأت المحاكمة في ٢٨ تموز/يوليه ٢٠٠٣ ويتوقع صدور الحكم في النصف الأول من عام ٢٠٠٤.
إ. ندنداهيزي	وزير المالية	١٩ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠١	الدائرة الابتدائية الأولى	بدأت المحاكمة في ١ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٣. وينتظر صدور الحكم في النصف الأول من عام ٢٠٠٤.
س. بيزيمونغو	وزير الصحة	٣ أيلول/سبتمبر ١٩٩٩	الدائرة الابتدائية الثانية	”قضية الحكومة“ (ضم في دعوى واحدة) بدأت المحاكمة في ٥ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٣. وينتظر صدور الحكم في عام ٢٠٠٥.
ج. موغيتزي	وزير التجارة	١٧ آب/أغسطس ١٩٩٩		

الاسم	اللقب السابق	تاريخ المثول لأول مرة	الدائرة الابتدائية	تاريخ صدور الحكم
ج. بيكامومباكا	وزير الخارجية	١٧ آب/أغسطس ١٩٩٩		
ب. موجيرانيزا	وزير الخدمة المدنية	١٧ آب/أغسطس ١٩٩٩		
إ. كاريميرا	وزير الداخلية، نائب رئيس الحركة الجمهورية الوطنية من أجل التنمية الديمقراطية	٧ نيسان/أبريل ١٩٩٩	الدائرة الابتدائية الثالثة	قضية كاريميرا وآخرون (ضم في دعوى واحدة) بدأت المحاكمة في ٢٧ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٣ وينتظر صدور الحكم في عام ٢٠٠٥
م. نغيرومباتسه	المدير العام لوزارة الخارجية ورئيس الحركة الجمهورية الوطنية من أجل التنمية الديمقراطية	٧ نيسان/أبريل ١٩٩٩		
ج. نزيروريرا	رئيس الجمعية الوطنية وأمين عام الحركة الجمهورية الوطنية من أجل التنمية الديمقراطية	٧ نيسان/أبريل ١٩٩٩		
أ. رواماكوبا	وزير التعليم	٧ نيسان/أبريل ١٩٩٩		
م. موهيمانا	نائب في المجلس البلدي	٢٤ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٩	الدائرة الابتدائية الثالثة	بدأت المحاكمة في ٢٩ آذار/مارس ٢٠٠٤. وينتظر صدور الحكم في عام ٢٠٠٤

مراكز المتهمين: ٨ وزراء، وعضو برلماني واحد، ٢ من الولاة، ٢ من كبار المديرين، ٣ عمد، ونائب في المجلس المحلي، و ٣ عسكريين، ومتهم واحد له وظيفة أخرى.

التذييل الثالث

المحتجزون في انتظار المحاكمة

الاسم	اللقب السابق	تاريخ المثول لأول مرة	الدائرة الابتدائية	عدد شهود الادعاء تعليقات
أ. سيمبا	مقدم في القوات المسلحة الرواندية	٨ آذار/مارس ٢٠٠٢	الدائرة الابتدائية الأولى	تبدأ المحاكمة في أيار/ مايو ٢٠٠٤، ما يقرب من ٢٠ شاهدا، وينتظر صدور الحكم في بداية عام ٢٠٠٥.
أ. سيرومبا	كاهن مجتمع كيفومو المحلي	٨ شباط/فبراير ٢٠٠٢	الدائرة الابتدائية الأولى	تبدأ المحاكمة في آب/ أغسطس ٢٠٠٤، ما يقرب من ثمانية عشر شاهدا. وينتظر أن يصدر الحكم في النصف الأول من عام ٢٠٠٥.
أ. ندينديليمانا	رئيس أركان الدرك	٢٧ نيسان أبريل ٢٠٠٠	الدائرة الابتدائية الثانية	''قضية العسكريين الثانية'' (ضم في دعوى واحدة) تبدأ المحاكمة في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٤، أقل من تسعين شاهدا، ويتوقع صدور الحكم في عام ٢٠٠٦.
ف. ك. نيزوونيميه	قائد كتيبة في القوات المسلحة الرواندية	٢٥ أيار/مايو ٢٠٠٠		
إ. ساغاهوتو	نائب قائد كتيبة استطلاع	٢٨ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٠		
أ. بيزيمونغو	رئيس أركان القوات المسلحة الرواندية	٢١ آب/أغسطس ٢٠٠٢		
ج. مبامبارا	عمدة روكارا	٨ آب/أغسطس ٢٠٠١	الدائرة الابتدائية الأولى	٣٠ شاهدا من شهود الإثبات
ت. موفويني	قائد مدرسة ضباط الصف	٨ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٠	الدائرة الابتدائية الثالثة	٢٥ شاهدا من شهود الإثبات
س. نشاميهيغو	نائب المدعي العام	٢٩ حزيران/يونيه ٢٠٠١	الدائرة الابتدائية الأولى	١٥ شاهدا من شهود الإثبات
إ. روكندو	قسيس	٢٦ أيلول/سبتمبر ٢٠٠١	الدائرة الابتدائية الثالثة	٢٠ شاهدا من شهود الإثبات
ب. زيغيرانييرازو	رجل أعمال	١٠ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠١	الدائرة الابتدائية الثالثة	٣٠ شاهدا من شهود الإثبات

الاسم	اللقب السابق	تاريخ المثول لأول مرة	الدائرة الابتدائية	عدد شهود الادعاء تعليقات
ف. كاريرا	والي ريف كيغالي	٢٦ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠١	الدائرة الابتدائية الثالثة	١٥ شاهدا من شهود الإثبات الآخرين
ب. بيسينغيمانا	عمدة غيكورو	١٨ آذار/مارس ٢٠٠٢	الدائرة الابتدائية الثانية	١٥ شاهدا من شهود الإثبات
ف. روتاغانيرا	نائب في المجلس البلدي لمبوغا	٢٦ آذار/مارس ٢٠٠٢	الدائرة الابتدائية الأولى	١٥ شاهدا من شهود الإثبات
ج. نزابيريندا	منظم أنشطة الشباب	٢٧ آذار/مارس ٢٠٠٢	الدائرة الابتدائية الثانية	١٥ شاهدا من شهود الإثبات
س. بيكيندي	موسيقي	٤ نيسان/أبريل ٢٠٠٢	الدائرة الابتدائية الثالثة	٣٠ شاهدا من شهود الإثبات
هـ. نسينغيمانا	عميد كلية يسوع الملك	١٦ نيسان/أبريل ٢٠٠٢	الدائرة الابتدائية الثانية	١٥ شاهدا من شهود الإثبات
ج. ب. غاتيته	عمدة مدينة مورامبي	٢٠ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٢	الدائرة الابتدائية الأولى	٣٠ شاهدا من شهود الإثبات
ت. ريتراهو	والي مدينة كيغالي	٢١ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٢	الدائرة الابتدائية الثانية	٣٠ شاهدا من شهود الإثبات
إ. هايتيغيكيمانا	ملازم أول، قائد معسكر نغوما، بوتاري	٢٨ شباط/فبراير ٢٠٠٢	الدائرة الابتدائية الثالثة	٢٥ شاهدا من شهود الإثبات
ج. روغامبارارا	عمدة مدينة بيكومبي	١٥ آب/أغسطس ٢٠٠٣		٢٠ شاهدا من شهود الإثبات

التذييل الرابع

تقديرات مستندة إلى الأرقام التي أعدها المدعي العام بشأن المحتجزين الحاليين (استراتيجية الإنجاز السابقة)

	القضية	عدد المتهمين	عدد شهود الإثبات	عدد ساعات المرافعات الرئيسية للإثبات	عدد ساعات استجواب الدفاع للشهود	عدد ساعات المرافعات الرئيسية للدفاع	عدد ساعات استجواب الادعاء للشهود	مجموع الساعات
١	بوتاري	٦	٦٨	٣٣٠	٣٣٠	٣٣٠	٣٣٠	١ ٣٢٠
٢	العسكريين الأولى	٤	١٠٠	٥٠٠	٥٠٠	٥٠٠	٥٠٠	٢ ٠٠٠
٣	موفوبي وهاتيغيكيمانا	٢	٤٣	١٨٠	١٨٠	١٨٠	١٨٠	٧٢٠
٤	سيرومبا	١	٢٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	٤٠٠
٥	ندينداهيزي	١	١٥	٥٠	٥٠	٥٠	٥٠	٢٠٠
٦	العسكريين الثانية	٤	٩٠	٥٠٠	٥٠٠	٥٠٠	٥٠٠	٢ ٠٠٠
٧	الحكومة الأولى	٤	٥٠	٣٠٠	٣٠٠	٣٠٠	٣٠٠	١ ٢٠٠
٨	كاماريرا وآخرون	٤	٤٥	٣٠٠	٣٠٠	٣٠٠	٣٠٠	١ ٢٠٠
٩	زيغيرانيرازو	١	٣٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	٤٠٠
١٠	بيكندي	١	٣٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	٤٠٠
١١	ريتراهو	١	٣٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	٤٠٠
١٢	غيكونغورو	١	٤١	١٧٠	١٧٠	١٧٠	١٧٠	٦٨٠
١٣	بيسينغيمانا	١	١٥	٥٠	٥٠	٥٠	٥٠	٢٠٠
١٤	كاريرا	١	١٥	٥٠	٥٠	٥٠	٥٠	٢٠٠
١٥	مبامبارا	١	٣٠	١٥٠	١٥٠	١٥٠	١٥٠	٦٠٠
١٦	غاكومبيتسي	١	٣٠	١٢٠	١٢٠	١٢٠	١٢٠	٤٨٠
١٧	روكوندو	١	٢٠	٨٠	٨٠	٨٠	٨٠	٣٢٠
١٨	نزابيريندا	١	١٥	٦٠	٦٠	٦٠	٦٠	٢٤٠
١٩	نسينغيمانا	١	١٥	٦٠	٦٠	٦٠	٦٠	٢٤٠

	القضية	عدد المتهمين	عدد شهود الإثبات	عدد ساعات المرافعات الرئيسية للإثبات	عدد ساعات استجواب الدفاع للشهود	عدد ساعات المرافعات الرئيسية للدفاع	عدد ساعات استجواب الادعاء للشهود	مجموع الساعات
٢٠	موهيمانا	١	١٥	٦٠	٦٠	٦٠	٦٠	٢٤٠
٢١	روتاغانيرا	١	١٥	٦٠	٦٠	٦٠	٦٠	٢٤٠
٢٢	غاتيتيه	١	٣٠	١٢٠	١٢٠	١٢٠	١٢٠	٤٨٠
٢٣	نشاميهيغو	١	١٥	٦٠	٦٠	٦٠	٦٠	٢٤٠
٢٤	روغامبارارا	١	٢٠	٨٠	٨٠	٨٠	٨٠	٣٢٠
		٤٢	**٧٩٤**	**٣ ٦٨٠**	**٣ ٦٨٠**	**٣ ٦٨٠**	**٣ ٦٨٠**	**١٤ ٧٤٠**